ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2026 المجلد: العاشر العدد: الثاني ص.ص: 1237- 1250

البعد البيئي في قانون الصفقات العمومية الجزائري رقم 23-12وأثره في تعزيز التنمية المستدامة

The Impact of Smart Sanctions on State Sovereignty under the Magnitsky Act

سداريعقوب مليكة *
أستاذ محاضر أ جامعة بن خلدون _تيارت
malika.seddaryaakoub@univ-tiaret.dz

تاريخ إرسال المقال: 15- 06- 2026 تاريخ قبول المقال: 18- 08- 2026 تاريخ نشر المقال: 22- 09- 2026

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى تكريس البعد البيئي في قانون الصفقات العمومية الجزائري رقموره في دعم التنمية المستدامة. واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي مع الاستفادة من بعض التجارب المقارنة، لاسيما تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال الصفقات العمومية الخضراء. وتوصلت الدراسة إلى أن المشرع الجزائري أدرج المعايير البيئية في مختلف مراحل إعداد وإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية، بما يعزز حماية البيئة وترشيد استغلال الموارد. غير أن التطبيق العملي لا يزال يواجه تحديات تتعلق بالرقابة البيئية والكفاءات المتخصصة. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تعزيز آليات التنفيذ والتكوين المتخصص لضمان فعالية الصفقات العمومية الخضراء.

الكلمات المفتاحية: البيئة، الصفقات العمومية، التنمية المستدامة، المعايير البيئية، الطلب العمومي الأخضر، القانون 23_12

Abstract:

This study examines the integration of environmental considerations into Algerian Public Procurement Law No. 12-23 and its role in promoting sustainable development. It adopts a descriptive and analytical approach while drawing on comparative experiences, particularly that of the European Union in Green Public Procurement. The study finds that the Algerian legislator has incorporated environmental criteria into the preparation, award, and implementation of public contracts, thereby strengthening environmental protection and resource

* المؤلف المرسل

sustainability. However, practical implementation still faces challenges related to environmental monitoring and specialized expertise. The study recommends strengthening implementation mechanisms and professional training to ensure effective green public procurement.

Keywords: Environment, Public Procurement, Sustainable Development, Environmental Criteria, Green Public Procuremen , Law No. 12-23.

المقدمة:

الصفقات العمومية من أهم أدوات الدولة في تنفيذ السياسات العمومية، إذ لا تقتصر أهميتها على تلبية احتياجات المرفق العام من الأشغال والخدمات واللوازم، بل أصبحت آلية استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على حد سواء. ومع ظهور التحديات البيئية العالمية كالتغير المناخي، التلوث الصناعي، الاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية، والتهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي، أصبح لزاما على المشرع الجزائري ادماج البعد البيئي ضمن التشريعات المنظمة للصفقات العمومية.

شكل صدور القانون رقم 23-12 المؤرخ في 05 أوت 2023 المتعلق بالصفقات العمومية نقلة نوعية، إذ نص بشكل صريح على ضرورة احترام البيئة وأهداف التنمية المستدامة في مختلف مراحل الصفقة العمومية، بداية من تحديد الاحتياجات، مرورا بإعداد دفاتر الشروط، وصولا إلى تنفيذ عقد. الصفقة وهو ما يعكس انسجام الجزائر مع التوجهات الدولية الرامية إلى تحقيق ما يسمى بالصفقات الخضراء كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.

من خلال هذا لابد من توضيح ،إلى أي مدى تمكن المشرع الجزائري من إدماج البعد البيئي في قانون الصفقات العمومية 12_23، وهل تكفي هذه المقتضيات القانونية لتحقيق حماية البيئة على أرض الواقع؟

حيث ان القانون 23-12 جاء لينسجم مع الالتزامات الدستورية والدولية للجزائر في مجال حماية البيئة.

كما ان التطبيق الفعلي للنصوص البيئية يواجه تحديات مرتبطة بالكفاءات والرقابة وأيضا ضعف وعي المتعاملين الاقتصاديين.

للإجابة على السؤال المطروح يتم اعتماد منهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة، إضافة إلى المنهج المقارن ويكون ذلك بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية، خاصة تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال الصفقات الخضراء.

المبحث الأول: الإطار النظري لحماية البيئة في التشريع الجزائري

أولت الجزائر أهمية لحماية البيئة مع ازدياد التحديات البينية على المستوى الوطني، من تلوث هوائي ومائي وتدهور في التربة والغابات وإلى جانب النمو الصناعي والعمراني ، استجاب المشرع الجزائري لهذه التحديات، ووضع ترسانة من القوانين حماية للبيئة من المخاطر المحدقة بها، و كذا من اجل ضمان استغلال عقلاني للموارد الطبيعية ، التي شملت مختلف الجوانب الدينية، بدءا من حماية المياه والهواء، إلى المحافظة على التنوع البيولوجي والتصدي للتلوث الصناعي والنفايات

من اجل توضيح أكثر وقبل التطرق بالتفصيل لموضوعنا لابد من تعريف البيئة في القانون الجزائري وكذلك تعريف الصفقة العمومية

تعريف البيئة في التشريع الجزائري:

عرفت البيئة بموجب المادة 4 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة [1] بأنها

" البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان ، بما في ذلك التراث الوراثي ، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية."

تعريف الصفقة العمومية

عرف المشرع الجزائري الصفقات العمومية من خلال المادة 2 من القانون رقم 23-12 على أنها

"عقود مكتوبة تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين، وفق شروط محددة، قصد تلبية حاجات المصلحة المتعاقدة من خلال إنجاز الأشغال أو اقتناء اللوازم أو الخدمات أو الدراسات".

1 _ القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، ج ر 43 . والذي بموجب المادة 113 منه تم إلغاء أحكام القانون رقم 83-03 المؤرخ في 5 فيفري 1983 والمتعلق بحماية البيئة.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2026 المجلد: العاشر العدد: الثاني ص.ص: 1237- 1250

أي هي عبارة عن عقود مكتوبة تبرم بمقابل بين طرفين المصلحة المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي او المتعامل المتعاقد ، بهدف تلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجالات الأشغال، اللوازم، الدراسات، والخدمات، وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون

من خلال هذا المبحث يتم التطرق لتطور الاهتمام بحماية البيئة في الجزائر المطلب الأول والمطلب الثاني الإطار الدستوري والقانوني العام لحماية البيئة

المطلب الأول: تطور الاهتمام بحماية البيئة في الجزائر

لم يكن الاهتمام بحماية البيئة بعد الاستقلال كبيرا في التشريعات الجزائرية ، فكان التركيز على بناء اقتصاد وطني واستغلال الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية

مع ارتفاع حجم المخاطر البيئية، إضافة إلى انخراط الجزائر في اتفاقيات دولية عديدة، دفع بالمشرع إلى تبني سياسة بيئية متقدمة نسبيا منذ بداية الألفية الجديدة

اصدر المشرع الجزائري القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة سنة 1983، وهو أول محاولة لتأطير المسائل البيئية بنص شامل [2] بقي هذا القانون محدودا من حيث الآليات الرقابية والتنفيذية، ما استدعى مراجعته لاحقا.

بصدور قانون 03-10 [3] والذي أحدث نقلة نوعية في السياسة البيئية واعتمد مفهوم التنمية المستدامة وقد نص هذا القانون على عدة اليات أدوات لحماية البيئة كدراسات تقييم الأثر البيئي، والعقوبات على الملوثين، وآليات التسيير المندمج للنفايات.

يعد موضوع الاهتمام بالبيئة قديم، ولكن لم يظهر بصبغته القانونية إلا منذ زمن قريب، كما برزت الاهتمامات البيئية الصعيد الدولي والمحافل الدولية، نتيجة التعديات الصارخة عليها، وعلى مختلف عناصرها ، الأمر الذي دعا المنظمات الدولية إلى إبرام اتفاقيات وعقد المؤتمرات من أجل حماية البيئة، فنوهت إلى حمايتها خاصة إذا تعلق الأمر بالأضرار التي تمس البشرية جمعاء، كما عززت الجزائر التزامها البيئي من خلال المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية، كاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (1989).واتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي.(1995) ،وأيضا اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو سنة 2004 [4]

2 - القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فبراير 1983 المتعلق بحماية البيئة

3 - القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

4 - وزارة الشؤون الخارجية، تقرير الجزائر حول الاتفاقيات البيئية الدولية، الجزائر 2019، ص 12

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2026 المجلد: العاشر العدد: الثاني ص.ص: 1237- 1250

هذه الالتزامات الدولية دفعت المشرع الجزائري إلى تكريس البعد البيئي في مختلف النصوص القانونية، وهو ما تجسد لاحقا في إدماجه ضمن تشريع الصفقات العمومية، فأضحت الصفقات العمومية الخضراء من أهم الآليات التي تعتمدها الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالإنفاق العمومي يمثل نسبة معتبرة من الناتج الداخلي الخام، حيث تقوم هذه الصفقات على إدماج المعايير البيئية في مختلف مراحل التعاقد العمومي، بما يضمن اقتناء منتجات وخدمات وأشغال أقل تأثيرا على البيئة [5]

كما تساهم الصفقات الخضراء في ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة، وكذا تشجيع الابتكار البيئي، فضلا عن دعم المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد أساليب إنتاج مستدامة. كما تعد أداة فعالة لتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة المحافظة على البيئة للأجيال القادمة.

المطلب الثاني: الإطار الدستوري والقانوني العام لحماية البيئة

أدرك المشرع الجزائري أن حماية البيئة لا يمكن أن تظل مجرد التزامات أخلاقية أو سياسية، بل يجب أن تتحول إلى قاعدة دستورية ملزمة. ولهذا السبب نص دستور 2020 في مادته 63 على أن:

"يحمي القانون البيئة والموارد الطبيعية ويضمن الاستغلال العقلاني لها"،

وهي صياغة تعكس التزامًا دستوريا شاملا بحماية البيئة،[6]

كما نصت المادة 64 من الدستور ذاته على أن

"على المواطن أن يحافظ على البيئة، ويمارسها في إطار القانون"

ما يعكس المسؤولية مشتركة بين الدولة والأفراد وعلى المستوى التشريعي او البعد التشاركي لحماية البيئة، إلى جانب القانون 03-10 لسنة 2003، يوجد نصوص خاصة كالقانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها والقانون 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى.القانون 05-12 المتعلق بالمياه[7]

5 _ Commission Européenne, Buying Green! A Handbook on Green Public Procurement, 3rd Edition, Brussels, 2016, p.11.

6 – دستور 2020

7 – محمد أمقران، القانون البيئي في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2018، ص 45.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2026 المجلد: العاشر العدد: الثاني ص.ص: 1237- 1250

ادرك المشرع أن هذه القوانين قاصرة إذا لم تدمج في المجالات الاقتصادية الحيوية أهمها مجال الصفقات العمومية ، على اعتبار انها تمثل نسبة معتبرة من النفقات العمومية والتي تقدر أحيانا من 20 إلى 30% من الناتج الداخلي الخام[8] .

جاء القانون 23-12 المتعلق بالصفقات العمومية مترجما للمبادئ الدستورية والتشريعات البيئية السابقة في نص واحد، يفرض احترام البيئة عند إنجاز الصفقات العمومية.

رغم ان المنظومة القانونية الجزائرية غداة الاستقلال لم تنص على احترام الصفقات العمومية لانشغالات حماية البيئة بل كان الاهتمام منصبا على تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، و كان التحول بداية من سنة 2002 من خلال المرسوم الرئاسي رقم 02-250 المتعلق بالصفقات العمومية وتم التأكيد على هذا التوجه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام [9].

المبحث الثاني: البعد البيئي في قانون الصفقات العمومية

تشكل الصفقات العمومية وسيلة لتلبية الاحتياجات العامة على ان لا يكون هذا التحقيق للاحتياجات على حساب البيئية، نبين في هذا المبحث مظاهر تكريس البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية بالتطرق في المطلب الأول لحماية البيئة في مرحلة تحديد الاحتياجات وإعداد دفاتر الشروط، اما المطلب الثاني يتم الحديث من خلاله حول التحديات العملية والآفاق المستقبلية لتفعيل الصفقات الخضراء

المطلب الأول: حماية البيئة في مرحلة تحديد الاحتياجات وإعداد دفاتر الشروط

لابد خلال هذه المرحلة دمج الاعتبارات البيئية ضمن متطلبات العقد، وتضمين دراسات الأثر البيئي وتحديد مواصفات مستدامة، وتفضيل العروض التي تساهم في الاستدامة، وأيضا التأكيد على آليات المراقبة والالتزام باللوائح البيئية.

اذا كانت الصفقات العمومية من أبرز الوسائل المتاحة في عملية تحقيق المصلحة العامة واحتياجات المواطنين من جهة، والتي تمس بالعنصر البيئي من جهة أخرى، فان تنفيذها لا يكون إلا على

8 - البنك الدولي، تقرير حول الصفقات العمومية في الجزائر،

9 - أسياخ سمير ، حماية البيئة في اطار الصفقات العمومية في القانون الجزائري ، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني ،المجلد 14، العدد 2- 2023 ،ص 258 ، الجزائر

إطار الحيز البيئي وبوجود هذه العلاقة الحتمية بينهما اصبح لزاما تضمين نوع من الحماية البيئية داخل بنود عقود الصفقات العمومية المختلفة حتى لا يتم المساس بهذه الأخيرة واخذها بعين الاعتبار كأحد المقاصد الواجب مراعاتها من قبل جل القائمين بالصفقات العمومية أثناء إبرامها وتنفيذ ها[10] ، هذا ما سنتناوله بالشرح .

_ البعد البيئي في القانون رقم 23-12 مرحلة تحديد الاحتياجات

من أب رز ما جاء به القانون رقم 23-12 11 الساري المفعول هو دمج البعد البيئي بشكل صريح ضمن مبادئ الصفقة العمومية.

نصت المادة 5 من هذا القانون على أن المصلحة المتعاقدة تلتزم عند تحديد احتياجاتها بـ

"احترام مبادئ التنمية المستدامة وحماية البيئة"

هذه الإضافة المهمة تعكس وعي المشرع بأن حماية البيئة تبدأ منذ المرحلة الأولى للصفقة، أي مرحلة تحديد الحاجات.

وبالتالي تلتزم الإدارة او المصلحة المتعاقدة بمراعاة عند تحديد المواصفات التقنية للمنتجات أو الأشغال أن تكون صديقة للبيئة، كأن تختار مواد قابلة للتدوير، أو تجهيزات اقتصادية في استهلاك الطاقة، أو تقنيات تقلل من انبعاث الغازات الملوثة.

كما ألزمت المادة 22 من نفس القانون المصلحة المتعاقدة بإدراج معايير بيئية ضمن دفاتر الشروط، على غرار اشتراط مطابقة المنتوجات للمعايير البيئية الوطنية والدولية ، فرض احترام معايير السلامة البيئية في إنجاز الأشغال ، تقديم شهادات مطابقة بيئية كالاعتماد الإيكولوجي أو شهادة12

يتماشى هذا التوجه مع التجربة الأوروبية، حيث اعتمد الاتحاد الأوروبي توجيها سنة 2014 يلزم الدول الأعضاء بإدماج ما يسمى بـ "المعايير البيئية والاجتماعية" في الصفقات العمومية، وهو ما يعرف بـ Green Public Procurementأو المشتريات العمومية الخضراء. [13]

إلا أنه تطبيق هذه المعايير في الجزائر يثير عدة إشكالات عملية:

10 - رحمون محمد _ خلدون عيشة ،مقتضيات حماية البيئة من خلال عقود الصفقات العمومية ،مجلة الاجتهاد القضائي ، المجلد 14 ،العدد 1 ،ص 655.

11 - القانون رقم 23-12 المؤرخ في 05 أوت 2023 المتعلق بالصفقات العمومية ، الجريدة الرسمية العدد 52.

12 - وزارة المالية، دليل إعداد دفاتر الشروط، الجزائر، 2023، ص 34.

13 - European Commission, Green Public Procurement Guidance, Brussels, 2016, p. 7. .

_ محدودية توفر منتجات صديقة للبيئة محلية الصنع، يقصد بالصناعات الصديقة للبيئة أو ما يسمى بالصناعات الخضراء بأنها العمليات الصناعية الأقل ضررا على البيئة من حيث انبعاثاتها، ونفاياتها، وتسببها بالتلوث واستهلاكها للموارد الطبيعية، وتشمل هذه الصناعات عمليات التدوير وإعادة الاستخدام، وتجذب الاستثمارات المهتمة بالبيئة، وذلك من خلال تشريع السياسات والمبادرات الداعمة لها[14]

_ضعف ثقافة بيئية لدى بعض المقاولين والمتعاملين الاقتصاديين.

يرتبط المفهوم المقاولاتي بالبعد البيئي من خلال مفهوم التنمية المستدامة، الذي يهتم بالمحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية الحالية والمستقبلية، إذ يقوم المقاولون باختيار تلك المشاريع التي تأخذ في الحسبان الجانب البيئي أو المشاريع المقاولاتية المستدامة، وهذا راجع للمنطلق الإبداعي والابتكار.

فعلى الرغم من وجود أجهزة داعمة وتوفر ترسانة من القوانين المنظمة إلا أن القطاع لم يرقى إلى المستوى المطلوب كما في الدول المتقدمة فهو يعتبر قاطرة للنمو الاقتصادي بها من خلال خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل ، ضعف ثقافة المقاولاتية في المجتمع الجزائري باعتبارها السبب الرئيسي فيتعثر النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر[15]

يعكس ضعف الثقافة البيئية لدى بعض المقاولين غياب الوعي بأهمية حماية البيئة، وتفضيل الربح السريع على حساب الاستدامة، وعدم الالتزام بالتشريعات البيئية والمعايير المستدامة. وينتج عن ذلك مخاطر بيئية كاستنزاف الموارد الطبيعية وتلوث الهواء والماء والتربة، وتدمير النظم البيئية، مما يتعارض مع مبادئ التنمية المستدامة. [16]

_صعوبة مراقبة مدى مطابقة العروض لمعايير بيئية دقيقة.

14 – الموقع الالكتروني awdoo3.com موقع أضواء" مقال عن الصناعات الصديقة للبيئة"، متاح على:
https://www.awdoo3.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 مارس 2026

15 – قميحة رابح ، ضعف ثقافة المقاولاتية في الجزائر كأحد معيقات ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : بين تأصل فكرة الوظيفة المأجورة وآليات الانتقال نحو العمل الحر

16 – بورفيس زهية .غبولي منى ، الثقافة البيئية آلية لتجسيد التنمية المستدامة في المجتمع ، مجلة الاجتهاد القضائي ، المجلد 13، العدد 3 ، ص

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2026 المجلد: العاشر العدد: الثاني ص.ص: 1237- 1250

ان موضوع الصفقات العمومية، في شكله لا يسمح بوضع حيز النفاذ السياسات البيئية لان فعالية الصفقة العمومية والاستعمال الحسن للأموال العمومية، مضمون من خلال التحديد المسبق للحاجات واحترام التزامات الإشهار والوضع المنافسة وكذلك من خلال اختيار العرض الاقتصادي الأكثر أفضلية .

فالتوافق المتناقض بين الأهداف البيئية والأسس الاقتصادية للصفقات العمومية، يظهر من خلال الاستعمال الآلي الصفقات العمومية في متابعة الأهداف الثانوية كحماية البيئة، فالهدف هو معرفة ما إذا كان الإجراء الهادف إلى تحقيق الحماية البينية متوافق مع الأسس الاقتصادية للصفقات [17]

ان المعيار البيئي يمنح حرية مقيدة في الاختيار للمشتري العمومي او المتعامل المتعاقد مع الإدارة فالمعايير المختارة وجب ان توجه في تحديد أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية، وتسمح لها بتقييم ومقارنة موضوع للعروض، بهدف القدرة على اعتماد العرض الأحسن لهاته الحاجات من خلال التأكيد على أن :

تحديد معايير الاختيار، لا يمكن أن تمنح للمصلحة المتعاقدة حرية مطلقة، فالمعيار وجب أن يصرح به من خلال أهداف قابلة للحساب الإضافة، أن التصريح بالمعيار البيني توجب أن يستنتج من متطلبات تسمح بمراقبة حقيقية لصحة المعلومات المقدمة من قبل المترشحين فالمعايير البيئية وجب أن تكون خصوصية مرتبطة بالمنتوج وقابلة للقياس [18]

المطلب الثاني: التحديات العملية والآفاق المستقبلية لتفعيل الصفقات الخضراء

رغم التقدم التشريعي الذي حمله القانون 23-12، فإن تفعيله يواجه عدة صعوبات مكن تلخيصها فيما يلي:

أ- التحديات العملية

_ غياب الكفاءات المتخصصة:

17 – بلملياني يوسف ،البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية ، أطروحة دكتوراه قانون عام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة وهران 2، 202082019 ،ص 246L

18 – بلملياني يوسف ، المرجع نفسه ،ص 247

من اجل إدراج معايير بيئية دقيقة في دفاتر الشروط يتطلب خبرة تقنية متخصصة في البيئة خاصة مجالات الطاقة النظيفة، إدارة النفايات، تقييم الأثر البيئي، وهي خبرات غير متوفرة في الإدارات العمومية، وهو ما ينعكس سلبا على جودة إدراج المعايير البيئية في دفاتر الشروط.

_ ضعف الرقابة البيئية:

عدم وجود آليات فعالة لمراقبة مدى احترام المقاولين للمعايير البيئية أثناء تنفيذ المشاريع، وغالبا ما يقتصر التدقيق على الجوانب المالية والتقنية فقط [19] .

كما لا تقتصر حماية البيئة في مجال الصفقات العمومية على مرحلة الإبرام فقط، بل تمتد إلى مرحلة التنفيذ، حيث تبرز أهمية الرقابة البيئية للتأكد من احترام المتعامل المتعاقد للالتزامات البيئية المتفق عليها. وتشمل هذه الرقابة متابعة إدارة النفايات الناتجة عن المشروع، ومدى احترام شروط السلامة البيئية، خلال مختلف مراحل تنفيذ المشروع والتأكد من مطابقة المواد والتجهيزات المستعملة للمعايير البيئية المحددة في دفتر الشروط ،وتزداد فعالية هذه الرقابة من خلال إشراك الهيئات المختصة في البيئة ومكاتب الدراسات المعتمدة، بما يسمح بالكشف المبكر عن المخالفات البيئية وتفادي آثارها السلبية.[20]

_تكلفة المنتجات الصديقة للبيئة:

في كثير من الحالات تكون المنتجات والتقنيات الخضراء أكثر تكلفة، وهو ما قد يدفع بعض الإدارات إلى تفضيل العروض الأرخص ولو على حساب المعايير البيئية.

الاقتصاد الأخضر هو أحد التوجهات الحديثة لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من المخاطر البيئية. وفي هذا الإطار تؤدي الصفقات العمومية دورا محوريا في تشجيع المؤسسات الاقتصادية على الاستثمار في التقنيات النظيفة والطاقة المتجددة والمنتجات الصديقة للبيئة ،فكلما تضمنت دفاتر الشروط معايير بيئية دقيقة، ازداد توجه المتعاملين الاقتصاديين نحو تطوير منتجات وخدمات مستدامة، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للمنتجات الخضراء ويعزز القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية[21] .

19 – بن حليمة عبد الكريم، الصفقات العمومية في الجزائر: قراءة في القانون الجديد 23-12، مجلة العلوم القانونية، جامعة الجزائر، العدد 2، 2024، ص 119.

20 _ بلملياني، يوسف(2020) ، البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، ص 255.

21 _ Programme des Nations Unies pour l'Environnement (PNUE), *Vers une économie verte*, Nairobi, 2011, p.16.

_الذهنية التقليدية: لا يزال جزء من المتعاملين الاقتصاديين يعتبر أن الاهتمام بالبيئة مجرد عبء إضافي وليس فرصة لتحقيق ميزة تنافسية.

ب- الآفاق المستقبلية

يفتح إدماج البعد البيئي في قانون الصفقات العمومية آفاق إيجابية، مثل تشجيع الابتكار الصناعي فعندما تفرض الإدارة معايير بيئية، يدفع ذلك المقاولين إلى تطوير منتجات وتقنيات جديدة لتلبية الطلب ، مما يحسن صورة الجزائر دوليا عبر انسجامها مع المعايير الدولية، ما يعزز فرص جذب الاستثمارات الأجنبية.

وكذا دعم الطاقات المتجددة يمكن أن تصبح الصفقات العمومية وسيلة فعالة لتشجيع استعمال الطاقة الشمسية والرياح في المشاريع العمومية، ما يحقق أهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين [22]

الخاتمة:

يتضح مما سبق أن المشرع الجزائري خطا خطوة مهمة نحو تكريس حماية البيئة ضمن قانون الصفقات العمومية لسنة 2023، حيث ألزم المصلحة المتعاقدة بمراعاة البعد البيئي في جميع مراحل الصفقة، بداية من تحديد الاحتياجات إلى غاية التنفيذ. الا أن الواقع يكشف أن تطبيق هذه المقتضيات لا يزال يواجه صعوبات عديدة

فالنصوص القانونية على أهميتها، تبقى غير كافية وحدها، ما لم تدعم بآليات تنفيذية ورقابية، وبرامج تكوين، وتحفيزات اقتصادية تضمن نجاح الانتقال نحو الصفقات العمومية الخضراء.

وتبرز أهمية الإصلاحات التي جاء بها القانون رقم 12-23 في انتقال المشرع الجزائري من النظرة التقليدية للصفقات العمومية باعتبارها وسيلة لتلبية الحاجات العامة فقط، إلى اعتبارها أداة لتحقيق أهداف استراتيجية تشمل حماية البيئة وترقية التنمية المستدامة. وهو توجه ينسجم مع الالتزامات الدولية للجزائر ومع التوجهات الحديثة المقارنة التي تجعل من الطلب العمومي وسيلة لتحقيق السياسات البيئية للدولة.

تبين أن القانون 12-23 حقق تطورًا تشريعيًا مهمًا، لكن نجاحه يبقى مرتبطًا بفعالية الرقابة والتطبيق الميداني.

22- United Nations, Sustainable Devel opment Goals Report 2022, New York, p. 45.

الاقتراحات

_إعداد نصوص تنظيمية تفصيلية تحدد بدقة المعايير البيئية الواجب إدماجها في دفاتر الشروط.

_تكوين الكفاءات الإدارية في مجال الصفقات الخضراء، عن طريق دورات متخصصة في نفس المجال .

_كما يمكن وضع منح تحفيزات مالية للمتعهدين الذين يقدمون حلولا بيئية مبتكرة

_ لابد من تشجيع الشراكة مع المجتمع المدني لتتبع تنفيذ المشاريع من الناحية البيئية

_ الاستفادة من التجارب الدولية وخاصة تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال "المشتريات الخضراء."

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020 .

القانون رقم 03-83 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة .

القانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43 .

القانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 أوت 2023 المتعلق بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 52 .

ثانيا: الكتب

أمقران، مُحَمَّد(2018) ، القانون البيئي في الجزائر، دار هومة، الجزائر .

ثالثا: الرسائل والمذكرات

بلملياني، يوسف(2020) ، البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، الجزائر .

رابعا: المقالات

1. أسياخ، سمير (2023)، "حماية البيئة في إطار الصفقات العمومية في القانون الجزائري"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 14، العدد 2، الجزائر .
2. بن حليمة، عبد الكريم (2024)، "الصفقات العمومية في الجزائر: قراءة في القانون الجديد 12-23"، مجلة العلوم القانونية، جامعة الجزائر، العدد 2 .
3. بورفيس، زهية، وغبولي، منى، "الثقافة البيئية آلية لتجسيد التنمية المستدامة في المجتمع"، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 3.
1. رحمون، محمد، وعيشة، خلدون، "مقتضيات حماية البيئة من خلال عقود الصفقات العمومية"، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 14، العدد 1 .
2. قميحة، رابح، "ضعف ثقافة المقاولاتية في الجزائر كأحد معيقات ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين تأصل فكرة الوظيفة المأجورة وآليات الانتقال نحو العمل الحر ."

خامساً: التقارير والوثائق الرسمية

1. البنك الدولي، تقرير حول الصفقات العمومية في الجزائر .
2. وزارة المالية الجزائرية(2023) ، دليل إعداد دفاتر الشروط، الجزائر .
3. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية(2019) ، تقرير الجزائر حول الاتفاقيات البيئية الدولية، الجزائر .
4. European Commission (2016), *Green Public Procurement Guidance*, Brussels.

United Nations (2022), *Sustainable Development Goals Report 2022*, New York.

سادسا: المواقع الإلكترونية

موقع أضواء" مقال عن الصناعات الصديقة للبيئة"، متاح على:

https://www.awdoo3.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 مارس 2026